



### قسم: العلوم الإدارية

نموذج رقم (١٦)

### مستخلص أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية

**عنوان الأطروحة:** دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية .

**إعداد الطالب:** فارس بن علوش بن بادي آل دبيان السبيعي

**إشراف:** أ. د. عامر خضير الكبيسي

**مشكلة الأطروحة:** تنحصر مشكلة الدراسة في التعرف على دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية.

**مجتمع وعينة الأطروحة:** يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد الإداري في القطاعات الحكومية بمدينة الرياض.

**منهج الأطروحة:** استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ عن طريق مدخل المسح الاجتماعي وتم إجراء الدراسة الميدانية باستخدام إستبانة أعدت كأداة لجمع المعلومات.

**أهم النتائج:** إن مستوى التزام القطاعات الحكومية بتطبيق الشفافية - بين (٣٦٢, ٢ & ٥٢٨, ٢)، وإن مستوى التزام الأجهزة الرقابية بمساءلة القطاعات الحكومية عن فسادها - إن وجد - بين (٨١, ٢ & ٩٧٥, ٢)، وإن درجة شيوع أنماط الفساد الإداري المدرجة تحت هذا المحور في القطاعات الحكومية - بين (٤٨٧, ٣ & ٦٢٤, ٣)، وإن درجة حدة المعوقات المدرجة تحت هذا المحور في تطبيق الشفافية والمساءلة في القطاعات الحكومية - بين (١٠١, ٤ & ٢٢٣, ٤)، وإن درجة أهمية مجموعة السبل المدرجة تحت هذا المحور لتعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة بالقطاعات الحكومية - بين (٥٦٤, ٤ & ٦٦١, ٤).

**أهم التوصيات:** ضرورة العمل على رفع مستوى كفاءة الأجهزة الرقابية بمنحها الصلاحيات الكافية ودعمها بالكوادر البشرية المتخصصة وبالموارد المادية والتقنيات الحديثة. تحديث الأنظمة والتشريعات المتعلقة بقضايا الفساد الإداري والمساءلة وتبسيط إجراءات العمل واختصارها وإعلانها ونشرها عبر وسائل الإعلام المختلفة. تفعيل مركز قياس مستوى الأداء في الأجهزة الحكومية، وتمكينه من إعداد التقارير السنوية ورفعها لمجلس الشورى ومجلس الوزراء. تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري، وفتح فروع لها في مختلف مناطق المملكة. وضع الخطط الإستراتيجية الملزمة بتطبيق الشفافية والمساءلة على مستوى جميع القطاعات الحكومية ومساءلة القيادات عن تنفيذها. تفعيل التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والرقابية ومجلس الشورى والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الإداري بتبادل التقارير وعقد الندوات والمؤتمرات الدورية. اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأشخاص الذين يساهمون في كشف الفساد الإداري ومكافأتهم سواء إن كانوا من المواطنين أو من العاملين في القطاعات الحكومية. تفعيل إجراءات التحقيق والمحاكمة للمتهمين في قضايا الفساد الإداري وإعلان العقوبات وتنفيذها لمن ثبت إدانته منهم. تطبيق الحكومة الإلكترونية لتعزيز الشفافية والمساءلة وتقديم الخدمة عن بُعد، وتمكين منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام من الإطلاع على ما يتخذ من سياسات وتشريعات. تفعيل دور المدارس والجامعات والمساجد ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في نشر ثقافة الشفافية والمساءلة والنزاهة ونظافة المجتمع، والحد من سرية واحتكار المعلومات.